

**كي بي إم جي الفوزان وشركاه  
محاسبون ومراجعون قانونيون**

**تقرير مراجعى الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة  
إلى السادة مساهمي البنك السعودي للاستثمار الموقرين  
(شركة مساهمة سعودية)**

**الرأي**

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية الموحدة للبنك السعودي للاستثمار ("البنك") والشركات التابعة له (يشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة")، والتي تشمل على قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ والقواعد الموحدة للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية لسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى من (١) إلى (٤١).

في رأينا، أن القوائم المالية الموحدة المرفقة ككل:

- تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، وأدانتها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة لسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة للبنوك التجارية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، و
- تتفق مع متطلبات نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية وعقد التأسيس فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة.

**أساس الرأي**

تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المحاسبة المعترف بها في المملكة العربية السعودية ومعايير المراجعة الدولية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها بالتفصيل في "قسم مسؤوليات مراجعى الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة" في تقريرنا إننا مستقلون عن البنك وذلك وفقاً لقواعد اخلاقيات المهنة الصادرة عن مجلس معايير اخلاقيات المهنة للمحاسبين المهنيين وكذلك متطلبات اخلاقيات المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعةنا للقوائم المالية، كما إننا التزمنا بمسؤوليتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد والمتطلبات. باعتقادنا أن أهلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لأن تكون أساساً لإبداء رأينا.

**كي بي إم جي الفوزان وشركاه  
محاسبون ومراجعون قانونيون**

**تقرير مراجع الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة  
إلى السادة مساهمي البنك السعودي للاستثمار الموقرين  
(شركة مساهمة سعودية)**

**أمور المراجعة الرئيسية:**

إن أمور المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها أهمية بالغة أثناء مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا حولها، ولا نقدم رأياً منفصلاً حول تلك الأمور. فيما يلي وصف لكل أمر من أمور المراجعة الرئيسية وكيفية معالجته:

أمور المراجعة الرئيسية	كيف تم أخذ هذه الأمور بالاعتبار خلال المراجعة
<b>الانخفاض في قيمة القروض</b> كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، بلغ إجمالي القروض ٦١,٢ مليار سعودي، مقابله مخصص انخفاض في القيمة قدره ٩٩٥ مليون ريال سعودي. يشتمل هذا الانخفاض على انخفاض قيمة القروض المنوحة لشركات محددة وانخفاض جماعي مقييد على أسس المحفظة من خلال استخدام النماذج.	<b>الانخفاض في قيمة القروض</b> قمنا بتقييم تصميم وتنفيذ واختبار الفعالية التشغيلية للإجراءات الرقابية الرئيسية على عمليات الإدارة لتحديد ومراقبة كلاً من الانخفاض الخاص والجماعي.  لقد قمنا بفحص عينة من القروض والسلف (بما في ذلك القروض التي لم يتم تحديدها من قبل الإدارة) كانخفاض محتمل، لتكوننا تقييماً ما إذا كانت الأحداث التي أدت للانخفاض قد وقعت وذلك لتقدير إذاً ما كان قد تم تحديد الانخفاض وإثباته قد تم في الوقت المناسب.  وبعد احتساب الانخفاض الفردي، قمنا باختبار الافتراضات المستخدمة بشأن تحديد الانخفاض في القيمة بما في ذلك التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والاستردادات المقدرة من آية ضمانات ذات صلة. وبالنسبة للقروض التي يتم تقييمها بشكل فردي، اخترنا عينة من القروض المنوحة للصناعات التي تضررت سلباً من الأوضاع الاقتصادية حتى نتمكن من تقييم عمليات تقييم الانخفاض في القيمة التي أجرتها الإدارة على تلك القروض.  بالنسبة لنموذج الانخفاض الجماعي، قمنا بفحص مدى ملائمة الافتراضات والاحتسابات المستحقة في النموذج.
<b>وبشكل خاص، يتضمن تحديد الانخفاض في قيمة القروض والسلف ما يلي:</b> <ul style="list-style-type: none"> <li>○ تحديد الأحداث التي أدت إلى وجود الانخفاض والطرق والأحكام المستخدمة في احتساب الانخفاض في القيمة مقابل قروض وسلف محددة.</li> <li>○ استخدام الافتراضات المتعلقة باحتساب الانخفاض الجماعي في محافظ القروض والسلف واستخدام النماذج في عمليات الاحتساب تلك.</li> <li>○ تقييم تعرض المجموعة لبعض الصناعات المتضررة من الأوضاع الاقتصادية.</li> </ul>	<b>وبشكل خاص، يتضمن تحديد الانخفاض في قيمة القروض والسلف ما يلي:</b> <ul style="list-style-type: none"> <li>○ تحديد الأحداث التي أدت إلى وجود الانخفاض والطرق والأحكام المستخدمة في احتساب الانخفاض في القيمة مقابل قروض وسلف محددة.</li> <li>○ استخدام الافتراضات المتعلقة باحتساب الانخفاض الجماعي في محافظ القروض والسلف واستخدام النماذج في عمليات الاحتساب تلك.</li> <li>○ تقييم تعرض المجموعة لبعض الصناعات المتضررة من الأوضاع الاقتصادية.</li> </ul>
يرجى الرجوع إلى الإيضاحات المتممة التالية من القوائم المالية الموحدة: ملخص السياسات المحاسبية الهامة (ايضاح ٣(ك)) للقروض والسلف والإيضاح ٢ (د) (١) الذي يتضمن الإفصاح حول السياسات المحاسبية الهامة المتتبعة بشأن الانخفاض في قيمة القروض والسلف والإيضاح ٧ (ب) والذي يتضمن الإفصاح حول الانخفاض في القيمة مقابل القروض والسلف والإيضاح ٣ (ل) (أ) والذي يتضمن الإفصاح حول طرق تقييم الانخفاض التي تستخدمها المجموعة.	يرجى الرجوع إلى الإيضاحات المتممة التالية من القوائم المالية الموحدة: ملخص السياسات المحاسبية الهامة (ايضاح ٣(ك)) للقروض والسلف والإيضاح ٢ (د) (١) الذي يتضمن الإفصاح حول السياسات المحاسبية الهامة المتتبعة بشأن الانخفاض في قيمة القروض والسلف والإيضاح ٧ (ب) والذي يتضمن الإفصاح حول الانخفاض في القيمة مقابل القروض والسلف والإيضاح ٣ (ل) (أ) والذي يتضمن الإفصاح حول طرق تقييم الانخفاض التي تستخدمها المجموعة.

كيف تم أخذ هذه الأمور بالاعتبار خلال المراجعة	أمور المراجعة الرئيسية
<p>قمنا بتقييم تصميم الفعالية التشغيلية للإجراءات الرقابية الرئيسية وتنفيذها واختبارها أثناء التطبيق الثابت للمستويات.</p> <p>قمنا بتقييم الافتراضات المستخدمة والمستويات الموضوعة من قبل المجموعة لتسجيل دخل الأتعاب.</p> <p>حصلنا على تقييم الإدارة لأثر استخدام المستويات والافتراضات على دخل الأتعاب، و</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• قمنا بمراجعة البيانات التاريخية والحالية المستخدمة من قبل الإدارة مع المستندات المزيدة على أساس العينة، و</li> <li>• كما قمنا بتقييم مدى مقولية تقديرات الإدارة لأثر استخدام المستويات والافتراضات المستخدمة في عملية اثبات دخل الأتعاب.</li> </ul>	<p><b>دخل أتعاب الخدمات البنكية، صافي</b></p> <p>تقوم المجموعة بقيد بعض أتعاب عمليات القروض مقدماً للعملاء ويتم إثباتها ضمن دخل الأتعاب وذلك ضمن مستويات معينة. تعدد هذه الأتعاب جزءاً لا يتجزأ من العملية الناتجة عن الأدوات المالية ولذلك يجب إثباتها كتسوية للعائد الفعلي على عملية الإقراض. ونظرًا لضخامة حجم المعاملات والتي في معظمها أتعاب غير جوهرية، يتم تسوية مبالغ الأتعاب على العائد الفعلي من قبل الإدارة وفق مستويات وافتراضات معينة.</p> <p>لقد اعتبرنا ذلك أمر مراجعة رئيسي لأن استخدام المستويات والافتراضات قد ينتج عنه زيادة / نقص في دخل الأتعاب ودخل العمولة الخاصة.</p> <p>يرجى الرجوع إلى ملخص السياسات المحاسبية الهامة في الإيضاح رقم (٣ - ح) حول القوائم المالية الموحدة.</p>

كيف تم أخذ هذه الأمور بالاعتبار خلال المراجعة	أمور المراجعة الرئيسية
<p>قمنا بتقييم تصميم وتنفيذ واختبار الفعالية التشغيلية للإجراءات الرقابية الرئيسية على عمليات الإدارة لتنفيذ تقييم الاستثمارات المصنفة كاستثمارات متاحة للبيع والتي لا يتم تداولها في سوق نشط.</p> <p>قمنا بتقييم طرق وملائمة نماذج التقييم والمدخلات المستخدمة لتقدير الاستثمارات المتاحة للبيع.</p>	<h3>تقييم الاستثمارات المتاحة للبيع</h3> <p>تشمل الاستثمارات المتاحة للبيع محفظة أدوات الدين وأسستثمارات الملكية. وتقيس هذه الأدوات بالقيمة العادلة مع ما يصاحبها من تغير في القيمة العادلة مثبت في الدخل الشامل الآخر. يتم تحديد القيمة العادلة لهذه الأدوات المالية والتي غالباً لا تتداول في سوق نشط من خلال تطبيق أساليب تقييم والتي غالباً ما تشمل ممارسة أحكام من قبل الإدارة واستخدام افتراضات وتقديرات.</p>
<p>قمنا باختبار تقييم عينة من هذه الاستثمارات وقمنا بتقييم المدخلات الرئيسية المستخدمة في التقييم مثل التدفقات النقدية المتوقعة وأسعار العمولة في ظل عدم وجود مخاطر وانتشار الائتمان من خلال قياسها ببيانات خارجية.</p>	<p>إن حالات عدم التأكيد لهذه الأدوات، التي لا يتم المتاجرة بها في سوق نشط، وطرق التقويم الداخلي لها يتم باستخدام:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• مدخلات تقييم جوهريّة قابلة للملاحظة (أي المستوى ٢ للأدوات) و</li> <li>• مدخلات تقييم جوهريّة غير قابلة للملاحظة (أي المستوى ٣ للأدوات)</li> </ul>
	<p>يعتبر عدم التأكيد من التقدير عالياً للأدوات في المستوى ٣ على وجه الخصوص.</p>
	<p>يعتبر تقييم الاستثمارات المتاحة للبيع التي تقتنيها المجموعة من فئات المستويين ٢ و ٣ أمر مراجعة رئيسي يسبب درجة التعقيد المستخدمة في تقييم تلك الأدوات المالية وأهمية الأحكام والتقييرات التي تقوم بها الإدارة. بيت الإدارية ضمن السياسات المحاسبية للمجموعة المصادر الرئيسية للتقيير المستخدم في تحديد تقييم المستوى ٢ والمستوى ٣ للأدوات المالية وخاصة عند تقييم القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم نظراً لتعقيد الأدوات أو نظراً لعدم توفر بيانات تستند إلى السوق.</p> <p>يرجى الرجوع إلى الإيضاحات المتممة التالية من القوائم المالية الموحدة: ملخص السياسات المحاسبية الهامة ٣ (ي) (ط) وإيضاح ٣٣ حول طرق تقييم الاستثمارات المستخدمة من قبل المجموعة والإيضاح ٢(د)(٢) الذي بين التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة لقياس بالقيمة العادلة.</p>

كيف تم أخذ هذه الأمور بالاعتبار خلال المراجعة	أمور المراجعة الرئيسية
<p>قمنا بتقييم تصميم وتنفيذ واختبار الفعالية التشغيلية للإجراءات الرقابية الرئيسية على عمليات الإدارة لتحديد الانخفاض "الجوهري" أو "المستمر" في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم / أو أي مؤشرات الانخفاض في سندات وصكوك الشركات أو الحكومية.</p> <p>بخصوص الاستثمارات في الأسهم، قمنا، على أساس العينة، بتقييم مدى ملائمة المعايير الموضوعة من قبل الإدارة لتحديد الانخفاض "الجوهري" أو "المستمر" في قيمة الاستثمارات.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• تقييم اسس تحديد التكفة والقيمة العادلة للاستثمارات.</li> <li>• اختبار التكاليف عمليات التقييم للاستثمارات، و</li> <li>• الأخذ بعين الاعتبار التقلبات / التغيرات في الأسعار خلال فترة الاحتفاظ للتتأكد فيما إذا كان الاستثمار يفي بمعايير الانخفاض "الجوهري" أو "المستمر" في القيمة.</li> </ul> <p>وبالنسبة لسندات أو صكوك الشركات والحكومية، قمنا، على أساس العينة، بتقييم الملاعة الائتمانية للأطراف الأخرى والتوقيت المحتمل للتدفقات النقدية من الأداء وذلك للأخذ بعين الاعتبار أي مؤشر للانخفاض في القيمة بناءً على شروط وأحكام هذه الأدوات.</p>	<p><b>الانخفاض في قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع</b></p> <p>كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ ، لدى البنك استثمارات متاحة للبيع قدرها ٢١,٤٥ مليار ريال سعودي. تشمل هذه الاستثمارات على أسهم وسندات حكومية وصكوك والتي تخضع لمخاطر الانخفاض في القيمة وذلك إما بسبب الأوضاع الحرجية السائدة في السوق و / أو معوقات السيولة التي تواجهها الجهات المصدرة.</p> <p>لتقييم الانخفاض في الأسهم، تقوم الإدارة بمتابعة التقلبات في أسعار الأسهم وتستخدم معايير الانخفاض "الجوهري" أو "المستمر" في القيمة العادلة دون التكفة كأساس لتحديد الانخفاض في القيمة. إن الانخفاض "الجوهري" أو "المستمر" في القيمة العادلة دون التكفة يعتبر دليلاً موضوعياً على الانخفاض في القيمة. إن التحديد فيما إذا كان الانخفاض "جوهري" أو "مستمر" يتطلب إبداء أحكام.</p> <p>ولتقييم فيما إذا كان الانخفاض جوهري، يتم تقييم الانخفاض في القيمة العادلة مقابل التكفة الأصلية لأداء الملكية عند الاعتراف الأولى. وللتتأكد فيما إذا كان الانخفاض مستمراً، يتم تقييم الانخفاض مقابل الفترة التي تكون فيها القيمة العادلة لأداء الملكية دون التكفة الأصلية عند الاعتراف الأولى.</p> <p>بالنسبة لأدوات الدين مثل سندات حكومية وصكوك، فإن الإدارة تعتبرها منخفضة القيمة عند وجود دليل يشير إلى وقوع تدهور في الموقف المالي للجهات المستثمر فيها أو أداء الصناعة أو القطاع والتغيرات في التقنية والتدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية.</p> <p>لقد اعتبرنا ذلك أمر مراجعة رئيسي لأن تقييم الانخفاض في القيمة يتطلب من الإدارة عمل أحكام هامة، وأن الأثر المحتمل للانخفاض قد يكون جوهرياً بالنسبة للقواعد المالية الموحدة.</p> <p>يرجى الرجوع إلى الإيضاحات التالية المتممة للقواعد المالية:</p> <p>ملخص السياسات المحاسبية الهمامة ٣ (إ) بخصوص السياسة المحاسبية المتعلقة بالانخفاض في قيمة الموجودات المالية، والإيضاح ٢ (د) (٣) حول الانخفاض في قيمة الاستثمارات في أدوات الدين وحقوق الملكية المتاحة للبيع، والإيضاحين (٢٩) و (٣١) بخصوص الإيضاحات حول مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، على التوالي.</p>

<b>كيف تم أخذ هذه الأمور بالاعتبار خلال المراجعة</b>	<b>أمور المراجعة الرئيسية</b>
<p>قمنا بتقييم تصميم الفعالية التشغيلية للإجراءات الرقابية الرئيسية على عمليات الإدارة الرئيسية وتنفيذها واختبارها لتقدير المشتقات بما في ذلك اختبار الرقابة الآلية ذات الصلة التي تغطي عمليات التقييم العادل للمشتقات.</p> <p>لقد قمنا باختيار عينة من المشتقات وقمنا بما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• قمنا باختبار دقة جزئيات المشتقات بمقارنة الشروط والأوضاع بالاتفاقيات المتعلقة بها وتاكيدات المعاملة ؛</li> <li>• التحقق من دقة ملائمة المدخلات الرئيسية لنماذج التقييم</li> <li>• قيام أخصائي التقييم لدينا بتنفيذ تقييم مستقل للمشتقات ومقارنة النتيجة بتقييم الإدارة</li> </ul>	<p><b>تقييم المشتقات</b></p> <p>دخلت المجموعة في مقاييس أسعار العمولة وعقود صرف العملات الأجنبية الموجلة والتي تعتبر مشتقات خارج البورصة ومن ثم فإن تقييم هذه العقود يعتبر خاضع للحكم التقديرى حيث أنه يأخذ في الاعتبار عدد من الافتراضات.</p> <p>تستخدم المجموعة هذه المشتقات للمتاجرة لأغراض التحوط المحاسبي من مخاطر القيمة العادلة. إن التقييم غير الملائم للمشتقات سيكون له تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة.</p> <p>لقد اعتبرنا ذلك أمر مراجعة رئيسي بسبب التعقيد والحكم الشخصي المستخدم في تحديد التقييم بسبب استخدام أساليب قياس.</p> <p>يرجى الرجوع إلى الإيضاحات التالية المتممة للقواعد المالية الموحدة: ملخص السياسات المحاسبية الهامة إيضاح ٣ (ه) الذي بين الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التحوط والإيضاح رقم (١١) الذي بين مراكز المشتقات والإيضاح ٣٣ الذي بين القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية.</p>

كيف تم أخذ هذه الأمور بالاعتبار خلال المراجعة	أمور المراجعة الرئيسية
<p>قمنا بفحص الاتفاقية للحصول على فهم للشروط الرئيسية لخيار البيع.</p> <p>أخذنا في الاعتبار تقييم خيار البيع الذي نفذه مستشارين مستقلين مكاف من قبل الإدارة وقمنا بمناقشة المنهجية والافتراضات الرئيسية مع المستشارين المستقلين.</p> <p>قمنا بتقييم تدبر قيمة خيار البيع من خلال تكليف أخصائي التقييم الداخلي لدينا للنظر في:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• أسس تحديد سعر الممارسة وما إذا كان يتماشى مع شروط الاتفاقية و</li> <li>• ملائمة الافتراضات المستخدمة في نموذج تقييم الخيار و</li> <li>• المدخلات غير القابلة لللاحظة المستخدمة في النموذج وأسس تحديد هذه المدخلات و</li> <li>• الدقة الحسابية لنموذج تقييم الخيار</li> </ul>	<p><b>تقييم خيار البيع الأجل لشركة زميلة</b></p> <p>لدى المجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ مشتقات تشمل على خيارات للبيع بقيمة عادلة موجبة ٣٨٦ مليون ريال سعودي (٢٠١٥: ٢٩٩ مليون ريال سعودي) (إيضاح ١١). إن خيار البيع هذا مدرج ضمن الاتفاقية ("الاتفاقية") مع المساهمين لشركة زميلة ويمنع المجموعة الخيار لبيع استثماراتها في الشركة الزميلة استناداً إلى سعر ممارسة محدد في الاتفاقية.</p> <p>وفقاً للسياسة المحاسبية للمجموعة، يتم فصل خيار البيع هذا عن الاتفاقية ويقاس بقيمتها العادلة.</p> <p>تستخدم المجموعة نموذج قياس خيار البيع لقياس القيمة العادلة لخيار البيع الذي يتطلب مدخلات لا يمكن ملاحظتها في الأسواق النشطة. وتشتمل هذه المدخلات على النتائج التاريخية للشركة الزميلة ومدخلات أخرى تتطلب أحكام الإدارة بما في ذلك التقديرات حول النتائج المستقبلية للشركة الزميلة والأثار السلبية على النتائج المستقبلية للشركة الزميلة التي قد تنتج من ممارسة الخيار وتغير القيمة العادلة للاستثمار ذي الصلة.</p> <p>لقد اعتبرنا هذا أمر مراجعة رئيسي كون التقييم لهذا الخيار للبيع، كما هو مذكور أعلاه، يتطلب من الإدارة ممارسة الأحكام في تحديد القيمة العادلة لخيار البيع.</p> <p>يرجى الرجوع إلى الإيضاحات التالية المتممة للقواعد المالية الموحدة، ملخص السياسات المحاسبية الهامة (إيضاح ٣ (هـ) الذي بين الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التحوط والإيضاح رقم ١١ الذي بين خيار مركز البيع الأجل والإيضاح ٣٣ من القواعد المالية الموحدة الذي بين طرق التقييم المستخدمة من المجموعة.</p>

كيف تم أخذ هذه الأمور بالاعتبار خلال المراجعة	أمور المراجعة الرئيسية
<p>قمنا بمراجعة المراسلات بين البنك والهيئة ومستشاري الزكاة وضريبة الدخل لدى البنك.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• قمنا بعقد اجتماعات مع المكلفين بالحكومة والإدارة العليا بالمجموعة للحصول على أحدث المعلومات المتعلقة بموضوع الزكاة ونتائج المراسلات مع الهيئة الهامة للزكاة وضريبة الدخل.</li> <li>• قمنا بتقييم مدى كفاية العرض والافصاح بناء على الحقائق والظروف المحيطة بالبنك.</li> </ul>	<p><b>الزكاة</b></p> <p>تسلم البنك من الهيئة العامة للزكاة والدخل "الهيئة" مطالبات للسنوات من ٢٠٠٣ حتى ٢٠١١ و٢٠١٣ تبلغ ٥٧٣ مليون ريال سعودي. وقد نتجت هذه المطالبات الإضافية لأن الهيئة اعتبرت بعض الموجودات غير قابلة للخصم لغرض احتساب الوعاء الزكوي، ونتيجة لذلك زاد الالتزام الزكوي.</p> <p>قدم البنك، بعد التشاور مع مستشاريه للزكاة والضريبة، اعتراضًا على المطالبات المذكورة أعلاه لدى الهيئة العامة للزكاة والدخل. لا تزال إجراءات الاعتراض تحت التنفيذ في عدة مستويات من هيئات الاستئناف المتاحة للبنك. وعليه، فلا يمكن توقع نتيجة هذا الأمر في هذه المرحلة.</p> <p>إن معالجة بعض البنود في احتساب الزكاة (التي تنتج عنها المطالبات الإضافية) لا تزال غير مؤكدة إلى حين التوصل إلى تسوية مع الهيئة. نتيجة لذلك تقوم الإدارة بعمل أحكام حول هذا الأمر ومبالغ الالتزام الزكوي التي تخضع للنتيجة المستقبلية للريبوط من قبل الهيئة. يقوم البنك بتجنب مخصصات عندما يمكن عمل تغير يعتمد عليه لمقابلة التزام قانوني حالي أو متوقع ناتج عن الأحداث السابقة وهناك احتمال وجود استخدام للموارد لتسوية الالتزام. يعتبر البنك حالياً أن تتفق الموارد بعيد ونتيجة لذلك لم تقم بتجنب مخصصات للالتزام الإضافي وقد أوضح عن الالتزامات المحتملة في القوائم المالية الموحدة.</p> <p>لقد اعتبرنا ذلك أمر مراجعة رئيسي كونه يخضع للحكم الشخصي وأن المبالغ التي طلبتها الهيئة تعتبر جوهيرية.</p> <p>يرجى الرجوع إلى الإيضاحات التالية المتممة للقواعد المالية الموحدة: ملخص السياسات المحاسبية الهامة الإيضاح ٣ (ت) بخصوص السياسة المحاسبية المتعلقة بالزكاة وبالضريبة والإيضاح (٢٦) بخصوص الإفصاحات المتعلقة بالزكاة وضريبة الدخل.</p>

**كي بي إم جي الفوزان وشركاه  
محاسبون ومراجعون قانونيون**

**تقرير مراجعى الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة  
إلى السادة مساهمي البنك السعودي للاستثمار الموقرين  
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)**

**المعلومات الأخرى المدرجة في تقرير البنك السنوي لعام ٢٠١٦**

ت تكون المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في تقرير البنك السنوي لعام ٢٠١٦ ، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير مراجعى الحسابات حولها. إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى المذكورة في تقريرها السنوي. من المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير مراجعى الحسابات هذا.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى، كما انتنا لا ولن نبدي أي من أشكال التأكيدات حولها.

وفيما يتعلق بمراجعةتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متصلة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى أنها محرفة بشكل جوهري.

عند قيامنا بقراءة المعلومات الأخرى وفي حال خلصنا أنها تتضمن أخطاء جوهري، فانتنا مطالبون بإبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بذلك.

**مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول القوائم المالية الموحدة**

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً لمعايير المحاسبة للبنوك الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية للتقارير المالية ومتطلبات نظام الشركات ونظام مراقبة البنك في المملكة العربية السعودية التي تطبق عليها وعقد تأسيس البنك، وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم مقدرة المجموعة على الاستثمار في العمل وفقاً لمبدأ الاستثمارية والإفصاح، حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستثمارية واستخدام مبدأ الاستثمارية ما لم تعتزم الإدارة تصفيتها أو إيقاف عملياتها، أو عدم وجود بديل حقيقي بخلاف ذلك.

ان المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية في المجموعة.

**كي بي إم جي الفوزان وشركاه  
محاسبون ومراجعون قانونيون**

تقرير مراجعى الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة  
إلى السادة مساهми البنك السعودي للاستثمار الموقرين  
(شركة مساهمة سعودية) (نتمة)

**مسؤوليات مراجعى الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة**

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من أية أخطاء جوهيرية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراجعى الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن بان المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة المعترف عليها في المملكة العربية السعودية ومعايير المراجعة الدولية ستكتشف دائماً عن أي خطأ جوهري عند وجوده. تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتُعد جوهيرية، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان يتوقع بشكل معقول بأنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة المعترف عليها في المملكة العربية السعودية ومعايير المراجعة الدولية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما قمنا بـ:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود أخطاء جوهيرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناتجه عن الغش أو الخطأ، وتصميمه وتنفيذ إجراءات المراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لأن تكون أساساً لإبداء رأينا. يعد خطر عدم اكتشاف أي خطأ جوهري ناتج عن الغش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بالمجموعة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى ملائمة تطبيق الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما استنتجنا وجود عدم تأكيد جوهري، يتبع علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، وإذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، يتبع علينا تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف المجموعة عن الاستمرار في أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض العام وهيكيل ومحفوظ القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تظهر المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- الحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة، لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة، ونحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وأداء عملية المراجعة للمجموعة. ونظل الجهة الوحيدة المسئولة عن رأينا في المراجعة.

**كي بي إم جي الفوزان وشركاه  
محاسبون ومراجعون قانونيون**

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة  
إلى السادة مساهمي البنك السعودي للاستثمار الموقرين  
(شركة مساهمة سعودية) (نتمة)

**مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة - تتمة**

سنقوم بإبلاغ المكلفين بالحكومة - من بين أمور أخرى - بشأن النطاق والتوكيل المخطط للمراجعة والنتائج الهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في أنظمة الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

كما نقوم بتزويد المكلفين بالحكومة ببيان يفيد بأننا التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية المتعلقة بالاستقلالية، وإبلاغهم بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يعتقد بأنها تؤثر بشكل معقول على استقلاليتنا، ووسائل الحماية ذات العلاقة، حيثما ينطبق ذلك.

ومن الأمور التي يتم إبلاغها للمكلفين بالحكومة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها أهمية أثناء مراجعة القوائم المالية الموحدة لسنة الحالية، واعتبارها أمور مراجعة رئيسية. قمنا بتبييض هذه الأمور في تقريرنا ما لم تحظر الأنظمة أو القوانين الإفصاح العلني عن هذا الأمر، أو عندما، في ظروف نادرة للغاية، نرى أن الأمر لا ينبغي الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب التبعات السلبية للإبلاغ والتي تفوق - بشكل معقول - المصلحة العامة من ذلك الإبلاغ.

برليس ووتر هاوس كوبيرز  
محاسبون ومراجعون قانونيون  
ص.ب. ٨٢٨٢  
١٤٤٨٢  
الرياض  
المملكة العربية السعودية

كي بي إم جي الفوزان وشركاه  
محاسبون ومراجعون قانونيون  
ص.ب. ٩٢٨٧٦  
١١٦٦٣  
الرياض  
المملكة العربية السعودية

خالد أحمد محضر  
محاسب قانوني - ترخيص رقم ٣٩٨

عبد الله حمد الفوزان  
محاسب قانوني - ترخيص رقم ٣٤٨



٢٥ جمادى الأولى ١٤٣٨هـ  
(٢٢ فبراير ٢٠١٧)

